

يمكن مجلس الأمن من مواكبة التطورات المتعلقة بحالاتهم

صباح الخالد: اعتماد مشروع قرار المفقودين في النزاعات إنجازا للدبلوماسية الكويتية



الشيخ صباح الخالد أثناء رئاسته جلسة مجلس الأمن الدولي

أكد الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي أن مشروع القرار الكويتي حول المفقودين في النزاعات الذي أقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع الثلاثاء يعد مرجعا خاصا في التعامل مع مسألة المفقودين وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

جاء ذلك في كلمة صباح الخالد أثناء افتتاحه رئاسته جلسة مجلس الأمن الدولي التي أقر خلالها المجلس بإجماع أعضائه الـ15 مشروع القرار الذي قدمته الكويت منفرده للمرة الأولى حول الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة والذي يهدف إلى دعم وتعزيز سبل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وشدد الشيخ صباح الخالد في كلمته على أن القرار الذي حمل رقم (2474/2019) يبلور التدابير اللازمة التي يتعين إتخاذها أثناء النزاع المسلح وبعده ويساهم في خلق آليات مبتكرة لحماية وقاية المدنيين المعرضين لخطر الاختفاء والقتل أثناء النزاعات المسلحة.

ولفت إلى أن هذا القرار يمكن مجلس الأمن من مواكبة التطورات المتعلقة بحالات المفقودين وكيفية الاستجابة لها وفق أفضل الممارسات في إطار القوانين الدولية والإنسانية مع ضمان احترام القواعد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حول حماية المدنيين وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وأعرب الشيخ صباح الخالد عن ترحيب الكويت باعتماد مشروع القرار الذي جاء بمبادرة نابعة من معاناتها بفقود أبنائها أثناء الاحتلال العراقي عام 1990 وإيماناً من الكويت بضرورة مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة وتداعياتها السلبية على المدنيين والأبرياء والحد من تبعاتها وتخفيف آثارها وتعزيز الجهود الدولية الرامية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

وأعرب عن شكره لجميع الأعضاء على دعمهم ومساندتهم أثناء المفاوضات وما القرار لما أتت من إيجاب ومكان إنسانية وما يقدمه في سبيل تعزيز الإطار المؤسسي والمعياري لحماية المدنيين والجهود الدولية التي تسهم في التعامل مع الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة تماشياً مع الاهتمام البالغ الذي يوليه مجلس الأمن للمسائل ذات الصلة بحماية المدنيين على مدى العتشرين عاماً الماضية.

ولفت إلى أن "انعقاد الاجتماع يأتي في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحديات ومتصاعدة تهدد السلم والأمن الدوليين وأصابت ناعرة من العقيدة وتشابكت مما كانت

عليه على مر السنين فهناك أعداد لا تحصى من السكان المدنيين متأثرين بتلك النزاعات وغيرها من حالات العنف التي تلقى بظلالها على المدنيين ولها تداعيات وآثار إنسانية خطيرة تستدعي إيجاد حلول شاملة ومستدامة لها وإلا فإنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى إطالة أمد تلك النزاعات وتمثل عقبة أمام تحقيق الأمن والاستقرار".

وأشار الشيخ صباح الخالد إلى أن من تلك التداعيات الإنسانية التي لم تغفلها القوانين والأعراف الدولية مسألة المفقودين في النزاعات وما لها من عواقب مأساوية على حياة المدنيين المتضررين من النزاعات وعائلاتهم.

وتابع "نحن على قناعة تامة بانها تحمل في طياتها العديد من العناصر الهامة التي تستدعي انتباه المجتمع الدولي وتستدعي التعامل معها في كافة مراحل النزاع ومن بعد من خلال ممارسات واضحة ومجرية".

وأشار إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد حددا الأدوات التي يتعين على الجميع استخدامها لكفالة حماية المجتمعات والمدنيين أثناء النزاعات وضمن حصولهم على كافة حقوقهم وتمتعهم بحياة حرة وكريمة خالية من الانتهاكات والمعاملة الإنسانية بما في

ذلك الدعوة إلى إيجاد الحلول لحالات فقدان الأشخاص نتيجة للنزاعات". وأضاف: "ليس هناك حرب أو نزاع إلا كان المفقودين من أبرز ضحاياها لذا يتعين الالتزام بتلك الأدوات والممارسات للشكل إلى أرضية تفاوضية مشتركة ومعززة للثقة المتبادلة في العمليات السياسية والتفاوضية في نهاية النزاع والمؤدية إلى اتفاقات السلام ومرحلة بناء السلام واستدامته".

وذكر أن "ما يساهم في تحقيق ذلك هو توفير كافة المعلومات من قبل أطراف أي نزاع لأن ذلك من شأنه أن يساهم في معرفة مصير المفقودين ولم نعلمهم بعائلاتهم والتعامل مع قاداتهم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية والإنسانية المتعارف عليها بالإضافة إلى منع الإفلات من العقاب بحاسبة المسؤولين والمستبشرين عن فقدان الأشخاص أو إخفاء قاداتهم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية لحقوقهم بعد ما يتم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني فإن ذلك يمهد الطريق إلى إحلال السلام".

أكد الشيخ صباح الخالد أن القرار الذي اعتمده المجلس يمثل رافدا أساسيا لزيادة وعي المجتمع الدولي وسد الفجوات عند التعامل مع مسألة المفقودين في سياق معالجة النزاعات ويشجع المنظمات الإنسانية ذات الصلة سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية على اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير عمليات البحث وضمان إدارة المعلومات المتصلة بالمفقودين بشكل ملائم لمعرفة مصيرهم مع التأكيد على أهمية توفير الإرادة السياسية والتعاون بين الأطراف المتنازعة.

وأكد أن الكويت عازمة على بذل كل ما هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

ترحيب أممي بإقرار مجلس الأمن مشروع القرار حول المفقودين

العتيبي: القرار 2474 سيوفر مرجعية قانونية ومعيارية لموضوع المفقودين



السفير منصور العتيبي

أكد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي أن القرار 2474 يعتبر أول قرار يصدر من مجلس الأمن يتطابق مع مسألة المفقودين تحديدا في النزاعات لافتا إلى أن المجلس دأب على التعامل مع موضوع حماية المدنيين.

وقال العتيبي في تصريح للصحفيين عقب اعتماد المجلس للقرار 2474 الذي تقدمت به الكويت وحول المفقودين في النزاعات "اعتاد المجتمع الدولي وحول الأمن تحديدا على التعامل مع قضية المفقودين بعد نهاية النزاع وهذه أول مرة على الأقل يعترف بأهمية هذه المسألة ويؤكد ضرورة العمل على معالجتها منذ بدء النزاع".

وأشار إلى أنه "لا توجد مرجعية قانونية ومعيارية لموضوع المفقودين وهذه أول مرة يتوفر فيها قرار ملزم من مجلس الأمن يتطابق مع هذه المسألة حيث أن هناك بعض الإجراءات والتدابير المقترحة والمصوص عليها في القرار تحث المجتمع الدولي والدول الأعضاء على اتخاذها للكشف عن مصير المفقودين والتعاون مع الجهات المختصة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للكشف عن مصيرهم والجابة عن استفسارات عوائلهم واتخاذ تدابير معينة في طريقة البحث عن مصيرهم".

من الاختفاء وتوضيح مصيرهم إذا فعلوا ذلك". وأكد أن أعدادا هائلة من الناس تضع في النزاعات المسلحة وقد يتم القبض على هؤلاء الأشخاص من قبل الأطراف المتحاربة واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي أو قد يصبحوا ضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو ربما يدفنون في قبور غير محددة.

وشددت على أن تعزيز دور وقدرات الأليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتقديم المشورة والدعم إلى الدول الأعضاء سيكون أمرا ضروريا لاسيما وأن القرار يؤكد التزام أطراف النزاع بمنع الأشخاص من الاختفاء وتوضيح مصيرهم إذا فعلوا ذلك".

وأشارت إلى وجود عشرات الآلاف من المفقودين والمختفين قسريا في سوريا ونيجيريا بالإضافة إلى حالات أخرى في ميانمار وجنوب السودان وحالات أخرى "معلقة" في منطقة البلقان ولبان ونيبال وسريلانكا يعود بعضها لعقود.

وشجعت الدول الأعضاء بالمجلس على التعاون من خلال التواصل وتبادل الخبرات وبحث بإطلاق مشروع المفقودين للجنة الدولية للصليب الأحمر هذا العام.

من جهته دعا رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورير دول العالم إلى اتخاذ تدابير وقائية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

وأضاف أن قضية المفقودين يجب أن تكون أولا وقبل كل شيء إنسانية وليست جزءا من جدال الأعمال السياسية وعمليات المساءلة" داعيا إلى دعم العمل الإنساني المهني بشكل حيادي ونزيه بشأن قضية المفقودين.

ونبه إلى أن القانون الدولي يحظر الاختفاء القسري للأشخاص في النزاعات المسلحة ويلزم بتوضيح مصيرهم ومكان وجودهم منددا على ضرورة وجود "إرادة سياسية وتعاون أقوى" في هذا الصدد.

وأشار إلى أن الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية "حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة لوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصولة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة".

كما أكد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ستستفيد من مبادراتها ومبادراتها هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لنقادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار مع الحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.



مجلس الأمن خلال التصويت على مشروع القرار

أماكن الاحتجاز التي من شأنها أن تساعد في مواجهة أطراف النزاع مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي.

وأشارت إلى أنه يمكن قواعد البيانات أن تسمح بتبادل المعلومات وتحديد الرفات البشرية مؤكدة أن مكافحة اختفاء الأشخاص أثناء النزاعات ستذهب سدى إذا لم تدعمها الإرادة السياسية على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية.

إلى ذلك أوضح ممثل بيرو غوستافو غواران أن الحالات التي الأرض يمكن أن تكون شديدة في أوقات النزاع مما يجعل من الصعب العثور على الأشخاص المفقودين مؤكدا أنه يجب على أطراف النزاع تجنب الإجراءات التي تتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف.

وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية وحكومية محددة لمعالجة الحالات التي تنطوي على أطفال مفقودين داعيا إلى بذل الجهود لإنشاء آليات مناسبة.

وقال ممثل جنوب إفريقيا جيري ماتجيبلا في كلمته أن المسؤولية الأساسية عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع تقع على عاتق الدول نفسها ويجب على الدول ضمان الأشخاص داخل حدودها وحمايتهم.

وأعرب عن قلقه إزاء تصاعد حوادث المفقودين في النزاعات المسلحة قائلا "إن حالة عدم اليقين المحيطة بالمفقودين مؤلمة للغاية وتتطلب الإهتمام الواجب من جانب السلطات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع الدولي".

وقالت إن "تعزيز دور وقدرات الأليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتقديم المشورة والدعم إلى الدول الأعضاء سيكون أمرا ضروريا لاسيما وأن القرار يؤكد التزام أطراف النزاع بمنع الأشخاص

المعلقة بالمحتجزين. ومن ناحيته قال ممثل روسيا أن بلاده صوتت لصالح القرار لأنه يساعد العائلات بما في ذلك عائلات العسكروين المفقودين على معرفة مصير أحبائهم وإقناعهم المحتمل داعيا إلى إيجاد الإرادة السياسية للدول للمساهمة في حل هذه القضية الإنسانية.

بينما قال ممثل الصين ما زانكسو إن القرار يعد أول نص حول هذه القضية يعتمد المجلس مما يبدل على الأولوية العالية التي يولونها لها.

وأوضح أنه من أجل معالجة القضية بالكامل يجب القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع المسلح داعيا إلى ضرورة التحقيق في الحالات التي تنطوي على أعداد كبيرة من الأشخاص المفقودين.

من جانبه أعرب ممثل غينيا الاستوائية إمبراو كوليغا عن سعاده باعتماد القرار مشيرا إلى أن التقدير المتزايد للصراعات يجعل من الصعب حماية المدنيين ولا سيما الأطفال والأقليات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

من ناحيته شددت ممثلة كوت ديفوار كاكاو ادوم في كلمتها على أهمية إيجاد حلول جماعية ودعت إلى بناء قدرات الدول الخارجة من الصراع للتعامل مع حالات المفقودين بما في ذلك تعزيز الآليات المؤسسية والقانونية واتخاذ العديد من التدابير العملية بما في ذلك تحديد

رحبت مختلف الأوساط الدولية بشروع القرار حول المفقودين في النزاعات المسلحة الذي تقدمت به الكويت منفرده وأقره مجلس الأمن بالإجماع في إنجاز جديد يضاف إلى الدبلوماسية الكويتية.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن الدولي خلال جلسة المجلس التي جاءت في إطار رئاسة الكويت لأعمال المجلس للشهر الحالي تحت بند "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة" لمناقشة مسألة الأشخاص المفقودين في النزاعات ومشروع القرار الكويتي مطالبين بمزيد من الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية.

ومن جانبه قال ممثل الولايات المتحدة جونانان كوهين في كلمته خلال جلسة مجلس الأمن "أنه يجب إطلاق سراح المعتقلين ظلما وأخبار العائلات عن مصير أحبائهم فمن شأن هذه الخطوات الأساسية والإنسانية أن تساعد في بناء أساس لعملية سياسية ناجحة في العديد من الدول".

وأضاف أن بلاده تمول منذ عام 2005 الجهود المبذولة في العراق لتحديد وتأمين وحفر المقابر الجماعية وتدعم اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين التي تقوم بتدريب المسؤولين العراقيين على كيفية التحقيق في المقابر الجماعية ومراقبة التحقيق التابع للأمم المتحدة ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حيث يقوم بجمع وحفظ الأدلة على الفخائع التي أرتكبتها (داعش) في سوريا والعراق.

ولفت كوهين إلى أن الجهود المشتركة بين الكويت والعراق بشأن المفقودين تعد مثالا على كيفية خروج البلدان من الصراع والعمل بروح من التعاون والصداقة ششدا على أن القرار يمثل أول دعوة جماعية للمجلس لمعالجة مسألة المفقودين في الصراع. ومن ناحيته قال ممثل المملكة المتحدة جونانان التي في كلمته خلال الجلسة إن اعتماد القرار يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي ويستند إلى الآليات القائمة ويلاحظ المسؤولية الأساسية للدول عن حماية المدنيين مشيرا إلى حالات المفقودين في كل من سوريا والعراق ونيجيريا وكوسوفو وصربيا.

ولفت إلى وجوب التحقيق في حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في سورية من خلال آلية محايدة فيما حدث كوسوفو وصربيا على معالجة قضية الـ17 ألف مفقود في النزاع في يوغوسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي.

ومن جانبه رحب ممثل فرنسا فرانسوا ديلابتر في كلمته باعتماد القرار داعيا إلى التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين الأمر الذي يتيح للمنظمة الوصول إلى المعلومات